

المؤسسات و الحياة السياسية

إن النظام السياسي في الجزائر نظام رئاسي. يُنتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري ويتم الفوز في الانتخاب بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها.

كما للمرأة الحق في التصويت و ذلك منذ الاستقلال، عام 1962.

أصبحت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية منذ أكتوبر 1988 قائمة على نظام رئاسي متعدد الأحزاب مُعزز بدستور عام 1996 المُنقح في عامي 2016 و 2020. وعليه فإن الصلاحيات التي تتمتع بها الدولة موزعة بين الحكومة التي يُعين أعضاؤها رئيس الجمهورية و السلطة التشريعية التي يُمثلها البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، و السلطة القضائية. يتم انتخاب الرئيس كل خمس سنوات قابلة للتجديد لمرّة واحدة في الوضع العادي.

إن رئيس الجمهورية الذي يُنتخب مباشرة بالاقتراع العام هو رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني. يرأس اجتماعات مجلس الوزراء. كما يترأس المجلس الأعلى للأمن.

ويرأس اجتماع الحكومة رئيس الوزراء أو رئيس الحكومة.

والأمانة العامة للحكومة هي هيئة دائمة لتنسيق النشاط القانوني الحكومي وتعمل تحت رئاسة الجمهورية وتحرص على احترام الإجراءات المتعلقة بإعداد النصوص التشريعية و القانونية .

يضم المجلس الشعبي الوطني 407 عضو يُنتخبون مباشرة في 59 دائرة انتخابية توافق 58 ولاية داخل البلاد و دائرة انتخابية تمثل "الجالية الجزائرية في الخارج". توزع مقاعد المجلس الشعبي الوطني حسب عدد السكان. أجريت أول انتخابات تشريعية في الجزائر المستقلة في 20 سبتمبر 1962.

يُعد مجلس الأمة الغرفة الثانية للبرلمان الجزائري. وقد أنشئ لأول مرة بموجب دستور 28 نوفمبر 1996 وهو يضم 176 عضوا من بينهم 3/2 يُنتخبون بالاقتراع العام غير المباشر من بين و من قبل منتخبي المجالس المحلية (المجالس الشعبية البلدية و الولائية). أما الثلث المتبقي من الأعضاء فيُعينهم رئيس الجمهورية.

يمارس مجلس الأمة السلطة التشريعية مع المجلس الشعبي الوطني. ويصوت في هذا الصدد على القوانين بأغلبية 4/3 من أعضائه و هو مُختص في التنظيم الإداري الإقليمي.

عرض وحيز عن الجمهورية الجزائرية

• الفترة الممتدة من 1962 إلى 1978:

تقلد فرحات عباس عند استقلال الجزائر منصب رئيس مؤقت للجزائر من 25 سبتمبر 1962 إلى 15 سبتمبر 1963 وابتداء من هذا التاريخ أصبح أحمد بن بلة بدعم جبهة التحرير الوطني أول رئيس للجمهورية الجزائرية.

وفي عام 1963 أقر الدستور حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الواحد للجمهورية الجزائرية. و أصبح هواري بومدين وزير الدفاع و نائب رئيس مجلس الثورة آنذاك رئيسا لمجلس الثورة في 19 يونيو 1965 و تولى رئاسة الجمهورية حتى وفاته في عام 1978.

ومن الناحية المؤسساتية تم اعتماد ميثاق ودستور. فميثاق 1976 تخلق عن فكرة "الثورة الاشتراكية" وأدرج الجزائر في حركة عدم الانحياز. كما اعتمد بومدين في نفس السياق شعار "البحر الأبيض المتوسط ، بحيرة السلام" ونجح في إقناع الرئيس بورقيبه أن يؤيد هذه المبادرة الرامية إلى إقامة حوار بين بلدان المغرب العربي و أوروبا.

بعد وفاة بومدين في 27 ديسمبر 1978، تولى رابح بيطاط الذي كان أول رئيس للمجلس الشعبي الوطني رئاسة الدولة بالنيابة.

• الفترة الممتدة من 1978 إلى 1992:

اختارت اللجنة المركزية لحزب التحرير الوطني شادلي بن جديد كمرشح واحد للانتخابات الرئاسية و أصبح إثرها رئيسا للجمهورية ابتداء من 9 فبراير 1979. شهدت الدولة في سنة 1987 تحريراً لاقتصادها.

فتح شادلي بن جديد، على الصعيد الدولي، مجال الحوار مع زعماء دول المغرب العربي والرئيس الفرنسي. عمل مع وزير خارجيته محمد صديق بن يحي على تهدئة العلاقات مع الولايات المتحدة حيث سافر إلى واشنطن و التقى الرئيس ريغان. وفي عام 1983 كان أول رئيس للدولة الجزائرية يزور فرنسا بدعوة من نظيره فرانسوا ميتران.

أدى انخفاض الدولار وأسعار النفط في عام 1986 إلى انخفاض حاد في المداخيل الواردة من تصدير المحروقات. فاعتزمت الجزائر تحرير اقتصادها و ذلك بتقييد نشاط

الاحتكارات في مجال الاستيراد بخفض قيمة الدينار الجزائري. تم إنهاء احتكار الدولة للتجارة في فبراير 1991.

ظهرت في عهد شادلي بن جديد العديد من حركات الاحتجاج الشعبية من أهمها أحداث 5 أكتوبر 1988 والتي شرعت الحكومة الجزائرية إثرها في عملية تطبيق الديمقراطية من خلال دستور جديد تمت الموافقة عليه عن طريق الاستفتاء العام في فبراير 1989 وعليه انفصلت عن الحزب الواحد "حزب جبهة التحرير الوطني" الذي كان آنذاك يستحوذ على جميع مقاعد الحكومة وغيرها من المؤسسات. فتم تنظيم انتخابات متعددة الأحزاب وإرساء نظام حرية الصحافة الذي أسفر عن أحزاب سياسية وصحف و جرائد جمّة. وعقب ذلك انتخابات تشريعية في عام 1991.

أعلن الرئيس شادلي بن جديد بعد اضطرابات جسيمة في النظام العام عن استقالته وتمّ توقيف المسار الانتخابي في 11 يناير 1992 و أنشئ المجلس الأعلى للدولة في 14 يناير 1992.

• الفترة الممتدة من يناير 1992 إلى يناير 1994:

يُعتبر محمد بوضياف أحد زعماء الثورة الجزائرية ومؤسس جبهة التحرير الوطني. بعد قضاء 28 سنة في المنفى، طُلب منه تولي رئاسة المجلس الأعلى للدولة في 16 يناير 1992. و بعد ستة أشهر من توليه السلطة ، تمّ اغتياله في عنابة في 29 يونيو 1992.

ثمّ عُيّن علي كافي رئيسا للدولة من 2 يوليو 1992 حتى 30 يناير 1994.

• الفترة الممتدة من يناير 1994 إلى أبريل 1999:

خلف ليامين زروال في 30 يناير 1994 علي كافي من أجل إعادة شرعية مؤسسات الدولة فنظّم أول انتخابات رئاسية في ظل انتخابات تعددية. وفاز بانتخابات 16 نوفمبر 1995. تمّ إقرار دستور جديد من خلال الاستفتاء في 28 نوفمبر 1996. رأس الدولة الجزائرية من نوفمبر 1995 إلى أبريل 1999 . أعلن الرئيس ليامين زروال في أواخر عام 1998 قرار استقالته عام قبل انتهاء عهده.

• الفترة الممتدة من أبريل 1999 إلى أبريل 2019:

أنتخب عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للجمهورية في أبريل 1999، ثم أعيد انتخابه في 2004 للعهدة الثانية وفي عام 2009 للعهدة الثالثة بعد أن عدّل الدستور في عام 2008. وانتخب بعدها للعهدة الرابعة.

أقرّ بوتفليقة ما يسمى بقانون الوثام المدني و عَرَضَهُ للاستفتاء الشعبي من أجل عودة السلام. و تم اعتماد ميثاق السلام والمصالحة الوطنية عن طريق الاستفتاء في 29 سبتمبر 2005.

• الفترة الممتدة من أبريل 2019 إلى الآن:

شهدت الجزائر في 22 فبراير 2019 مظاهرات ساحقة سُمِّيت بالحراك للاحتجاج في البداية ضد ترشيح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة ثم رفض اقتراحه بالبقاء في السلطة بعد انتهاء عهده الرابعة بذريعة الحرص على عملية الانتقال والإصلاح. بعد ذلك طالب المحتجون بإنشاء جمهورية ثانية ورحيل الشخصيات البارزة في النظام.

تنحى الرئيس بوتفليقة عن الحكم في 22 أبريل 2019 و تولى رئيس مجلس الشيوخ عبد القادر بن صالح رئاسة الدولة حتى ديسمبر 2019. وانتخب عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية في 12 ديسمبر 2019.

المصدر:

وزارة الشؤون الخارجية